

عبد الرؤوف سنو

ذكري 13 نيسان 1975
خيارات لبنان المستقبل:

النظام الطائفي، الفيدرالية، أم الدولة المدنية؟

دولة مدنية مع الإبقاء على الأحوال الشخصية بأيدي الطوائف

د. عبد الرؤوف سنو
باحث في الشؤون اللبنانية

سأبين في هذه الدراسة، أن النظام الطائفي السياسي اللبناني قد أوصل لبنان إلى طريق مسدود، بحيث لا يمكن إصلاحه أو تحسينه. وقد أنتجت الطائفية السياسية مذهبية سياسية، وكلاهما ناتج عن طائفية مجتمعية حاضنة لهما. إن فشل هذا النظام في الاستجابة للتحديات الداخلية والخارجية التي واجهها لبنان في الماضي، وبخاصة بين العامين 1975 و1990، ويواجهها في الوقت الراهن، وفي مقدمها وضع قواعد متينة للتعيش الطوائفي، جعل البعض يتصور الحلّ في الدولة الفيدرالية. إلا أن الفيدرالية تشكل خطراً كبيراً على الكيان اللبناني، ذلك أن اللبنانيين يفتقدون إلى ثقافة التعايش معاً كأقلية وأكثرية في دولة فيدرالية، أو جنباً إلى جنب كفيدراليات مستقبلية، ما قد يؤدي إلى تقسيم لبنان، فضلاً عن أنهم يختلفون على السياستين الخارجية والدفاعية، اللتين هما من اختصاص الدولة الفيدرالية المركزية. من هنا، لا يبقى أمام اللبنانيين، سوى فكرة الدولة المدنية الديمقراطية العادلة التي تتعاطى مع شعبيها على أساس المواطنة، من دون اعتبار للدين أو اضطهاد أتباع الأديان والعقائد. فتغيب بذلك الطائفية السياسية ويتساوى المواطنون وتتقوى اللحمة الاجتماعية في ما بينها، فيبقى لبنان تجاه الخارج ويتماسك. ولكي لا تصطدم الدولة المدنية بأتباع الأديان وشرايعها، يمكن أن يُترك للجماعات الدينية قضايا الأحوال الشخصية، في ما تسحب الدولة التربية والتعليم من أيدي الطوائف. فيتأسس عند ذلك، دولة مدنية ترعى الشأن السياسي العام المشترك على أسس غير طائفية.

النظام الطائفي السياسي: مساوئه وأفاقه المسدودة

الطائفية أو المذهبية، هي في الأساس معطى اجتماعي يتعلق بالجماعات التي ترتبط كل واحدة منها برباط ديني أو مذهبي مختلف عن الأخرى، بغض النظر عن مدى تدينها. وفي لبنان، تترسخ الطائفية والمذهبية، كما هو معروف، في البنيان الاجتماعي والسياسي والثقافي يوماً بعد آخر، وتمنعانه من الانتقال إلى مصاف الدولة الحديثة، على الرغم من أن اللبنانيين يتكاذبون بأنهم يعيشون حالة من "العيش المشترك" أو "العيش الواحد". ويشير الواقع على الأرض، إلى أنهم أسسوا دولة طائفية فاشلة أعاقت بناء دولة المواطنة، حيث تمكنت الطوائف الدينية من أن تستقوي على الدولة اللبنانية، تارة بموجب مواد دستور طائفي، وتارة أخرى بواقع اجتماعي طائفي على الأرض، فتتمسك كل طائفة بخصوصيتها التي تجعلها تتصادم في كثير من الأحيان مع خصوصيات الطوائف الأخرى، حتى مع الهوية الوطنية.

وبنتيجة الطائفية المجتمعية المستشرية في الجسم اللبناني منذ قرون، والطائفية السياسية الملحوظة في الدستور منذ العام 1926، مروراً بالميثاق الوطني لعام 1943، و«وثيقة الوفاق الوطني»، نشأت في لبنان هوية ثقافية خاصة تقوم على الدين، وعلى خصوصية الطائفة في محيطها الضيق والواسع، وعلى تمجيد ماضيها وثقافتها وتجاربها التاريخية، وصولاً إلى الاختلاف على الحاضر والمستقبل. وطالما أن الدولة اللبنانية قد أوكلت، بموجب الدستور، الطوائف الدينية شؤون التربية والتعليم وأحوالها الشخصية من ناحية، وأهملت شأن التعليم الرسمي والتربية الوطنية من ناحية أخرى، ولم تتعامل مع الفرد اللبناني على أنه مواطن في دولة، بل تابع إلى طائفة، فقد نتج عن ذلك ثقافة طائفية وتعايش على أساس الاختلاف وعدم الاعتراف بالآخر، وصولاً إلى محاربه واستئصاله. وهذا ما أدى إلى حصول تمرکز على الذات، وجعل العلاقات بين الطوائف تقتصر على الوظيفية (Functional relations) والبروتوكولية (Protocol relations) وحدهما، اللتين لا تؤديان إلى حصول اندماج مجتمعي، حيث تراوح العلاقات بين المجموعات الدينية أو المذهبية حدي التعايش

والنزاع، وعدم القدرة على الاتفاق على هوية وطنية. فكان «تركيب» لبنان ككيان سياسي في العام 1920 من مجموعات طائفية لكل منها عقيدتها وثقافتها وتجربتها التاريخية، بداية نزاعات مستمرة حتى اليوم.

عندما تأسس لبنان رسمياً في العام 1920، رفضه نصف سكانه المسلمون، وارتضى به ودافع عنه نصفه المسيحي الآخر. تطلع النصف الأخير إلى الغرب برباط الدين والتاريخ والثقافة، فيما تطلع نصفه الأول إلى محيطه العربي برباط الإسلام والعروبة اللذين مزج بينهما. وعندما جرى التوافق بين النصفين على التعايش في لبنان المستقل، لم يتمكن الميثاق الوطني من دمج النصفين معاً وراء هوية وطنية أو وراء إيديولوجية توحيدية، لأن الطائفية السياسية المرتكزة إلى الطائفية المجتمعية دخلت في بنيانه الدستوري، ولا تزال مستمرة وبشكل تصاعدي، حتى أضحت مذهبية أيضاً. كان على اللبنانيين أن يصدقوا كذبة اخترعها جميعاً بأنهم يتعايشون معاً بكل الود والمحبة والصدق، حتى أنهم صدقوا أنهم يعيشون في وطن. عكس ذلك، كان لكل طائفة مشروعها الذي ينطلق من خصوصيتها وتجربتها وعلاقتها مع الخارج.

إن إمساك المسيحيين بمفاصل السلطة والإدارة في لبنان، وفي الوقت نفسه تحقيقهم قفزات اقتصادية وثقافية على المسلمين تعود إلى العهد العثماني، جعل الهوية سحيقة بين الجانبين. فلم يتمكن المسلمون من اللحاق بالمسيحيين، لكنهم حسدوهم على انجازاتهم، بعدما شعروا بغبن لاحق بهم، يوم بدأت الديموغرافيا الإسلامية تتقدم على تلك المسيحية. وأصبحت هناك تساؤلات في صفوف النخب الإسلامية حول الصلاحيات الواسعة والخطيرة التي أنيطت برئيس الجمهورية، وحول استئثار المسيحيين بالمراكز العليا في الإدارة اللبنانية. ومن بين الأسئلة التي طرحوها بقوة: لماذا يخدم النظام الطائفي المسيحيين في لبنان ويستبعد المسلمين؟ ولماذا لا يستطيع مسلم أن يتبوأ منصب رئاسة الجمهورية، أو أن يصل إلى منصب معين؟ ولماذا جعل الدستور الطائفي رئيس الحكومة ورئيس المجلس النيابي مجرد ملحقين برئيس الجمهورية؟ ولماذا مناطقهم البعيدة محرومة، بينما يقتصر الإنماء على بيروت وجبل لبنان؟

وفي ظل طائفية/مذهبية مجتمعية في لبنان أنتجت معطى سياسياً على شاكلتها، انعكس على الدولة ومؤسساتها، أخذت كل طائفة أو مذهب تعمل على تسويق أهدافها وسياساتها وفق انتمائها الديني أو المذهبي. فتشكل منذ تأسيس لبنان حتى اليوم نظام بنيوي طائفي سياسي اتفقت فيه قيادات الطوائف والمذاهب على تقاسم السلطة ومؤسسات الدولة، وفق محاصصة طائفية ومذهبية. فتمخض عن ذلك ولاء سياسي وتعصب للطائفة أو للمذهب، فضلاً عن خطاب طائفي/مذهبي وتحاسد وصراع على المناصب والمراكز والثروات. لقد أمكن في فترة ما قبل حرب لبنان، وفي ظل الثنائية المارونية السنية، استخدام ما يسمى بـ «الديمقراطية التوافقية» وتقسيم المناصب والمراكز وفق النسبية، من أجل الحد من الصراعات والنزاعات. لكن عيوب هذه «الديمقراطية» أنها كانت تتعطل من حين إلى آخر، وتتسبب بكارث على لبنان، وكانت فاتحة من أهم مفاصلها حرب لبنان في العام 1975، واستقالة الوزراء الشيعة من حكومة السنيرة في أواخر العام 2006، وأحداث أيار 2008. حتى الحوار بين القوى السياسية اللبنانية تعطل، بعدما انطلق في آذار العام 2006، ليس بسبب الخلاف على سلاح حزب الله فحسب، بل بسبب تمترس كل فريق وراء مصالح طائفته ومذهبه، والتي تتولد من جراء النظام الطائفي السياسي. فلو لم يكن حزب الله شيعياً أو يتبع مذهباً معيناً، ولو لم يكن لبنان طائفيّاً في السياسة وفي المجتمع، لما كان سلاح حزب الله يخيف شريحة كبيرة من اللبنانيين.

وفي فترة ما بعد الطائف، وظهر بدعة «الترويك»، أصبح الصراع على المناصب، ليس بين الموارنة والسنة، بل ثلاثياً، بدخول الشيعة إلى «حلبة الصراع»، ويستتبع ذلك مطالبة الطوائف الأصغر حجماً الأخرى بحصص لها. وما نشهده اليوم، من صراع، حتى بين حلفاء «الصف الواحد»، حول التعيينات والمراكز والأسماء، هو دليل على ما آل إليه حال الطائفية/المذهبية السياسية، خاصة مع الدعوات إلى المثالنة أو إلى الفيدرالية، أو حتى إلى تجميل النظام الطائفي. إن شكوى المسيحيين الدائمة، والموارنة تحديداً، حول تراجع صلاحيات رئيس الجمهورية بموجب اتفاق الطائف، والمطالبة بالتالي بضرورة إعادة النظر بالاتفاق من ناحية تلك الصلاحيات، لا تلقى استجابة لدى المسلمين. فما حصلوا عليه من امتيازات بالنسبة إلى صلاحيات رئيسي مجلس الوزراء والمجلس النيابي، أي ما تم انتزاعه دستورياً من صلاحيات رئيس الجمهورية، على الأقل لصالح مجلس الوزراء مجتمعاً، لن يُعاد، على الأرجح، إلى المسيحيين، حتى ولو كان الجنرال ميشال عون حليفاً لحزب الله. لقد حصل المسيحيون، بموجب الدستور، على المناصفة مع المسلمين في مجلسي الوزراء والنواب وفي فئة المديرين العمامين، إلا أن هذه «المناصفة» بقيت وهمية، في ظل المحادل الانتخابية وخرق الدستور بتعديل دوائر الانتخاب على قياس المصالح، وهذا ما جعل المسيحيين يرتدون إلى قانون أشد طائفية يعود لعام 1960، ثم يطالبون بعد ذلك بأن ينتخب المسيحي المسيحي، والمسلم المسلم. فهل المطلوب أن يُدفع المسيحيون إلى الإحباط وإلى التصلب والتطرف، كما حصل في العام 1992، عندما قاطعوا انتخابات نيابية في ظل قانون انتخاب يهمشهم ويقصيه عن المشاركة الصحيحة في الحياة السياسية؟ في مقابل هذا الإحباط، المحق

وغير المحق، يبرز شعور الغلبة والإستقواء لدى المسلمين، سنّة وشيعة، ليحل محل الحرمان والغبن، خاصة مع العسكرة الشيعية.

ومن الطبيعي في ظل النظام الطائفي القائم على المحاصصة، أن يكون الفرد مجبراً على البقاء ضمن دائرة طائفته الضيقة، أو أن تكون له مصلحة في البقاء ضمنها. ولا يكون لكفاءة الأفراد ومؤهلاتهم في النظام المذكور فرص للنهوض ببلدهم، حيث تنشأ المحسوبية والمحابة وعلاقة زبانية تربط المواطن بالدولة الطائفية ومؤسساتها، عبر الزعيم الطائفي أو الحزب الطائفي، وكل هذا يغيب مبدأى العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص. فتمتلى الإدارات بموظفين غير أكفاء يستمدون نفوذهم من زعيمهم الطائفي أو من حزبهم الطائفي، الذي يغطي كل عيوبهم وتجاوزاتهم، التي نسمع عنها كل يوم. وهذا لا ينطبق فقط على الموظفين في الإدارات، بل على الكبار منهم، وعلى وزراء.

وفي ظل الطائفية/المذهبية السياسية، غابت فكرة الوطن عند اللبنانيين، فأصبح الفرد «مواطناً» في طائفته، يدين بالولاء لقياداتها المدنية والروحية، ويتلقى منها التقديرات والخدمات. وفي ضوء غياب الانتماء الوطني وسيادة الهوية الطائفية، ووجود مخاوف وهواجس عننية ومخفية لدى الطوائف تجاه بعضها البعض، تتطلع الطوائف إلى خارج حدود لبنان للاستقواء على بعضها البعض، وكأنها لم تتعلم من دروس حرب لبنان: بالنسبة إلى المسلمين السنّة بشكل عام: التطلع إلى الوحدة السورية قبل الميثاق الوطني، وإلى الناصرية في الخمسينيات والستينيات، ثم إلى المقاومة الفلسطينية بعد ذلك التاريخ، وإلى السوري منذ العام 1976، حتى بعد خروجه من لبنان في العام 2005، بالنسبة إلى بعضهم. ومنذ التاريخ الأخير، استنجد مسلمون ومسيحيون بفرنسا والولايات المتحدة والسعودية لتغيير التوازنات في الداخل. وفي ما يتعلق بالمسيحيين، وبخاصة الموارنة، فقد تطلّعو إلى الولايات المتحدة في عصر الأحلاف في الخمسينيات، واستنجدوا بسورية وإسرائيل في السنوات الأولى لحرب لبنان، ثم راهنوا على إسرائيل لتغيير المعادلة في الداخل. وبين العامين 2003 و2005، راهن ميشال عون على الأميركيين لإخراج السوريين من لبنان، ثم تحول إلى محور سورية – إيران. أما الشيعة، الذين قاوموا الاحتلال الإسرائيلي وأخرجوه من جنوب لبنان عنوة، فاعتبر بعضهم نفسه جندياً عند ولي الفقيه، ثم انحاز إلى النظام السوري في معركته ضد شعبه. هكذا، انحسر الصراع الداخلي قبل حرب لبنان وخلالها ببعده الخارجي بين القومية اللبنانية (الانتماء والولاء للبنان) وبين القومية العربية بدعواتها الفاشلة إلى صهر لبنان في بوتقتها. أما اليوم، فتغيب القومية العربية لمصلحة «لبنان أولاً»، وينحصر الصراع بين قومية لبنانية تجمع مسيحيين ومسلمين وبين «ولاية الفقيه» (الفارسية) التي يتطلع إليها شيعة حزب الله.

ولأن الطوائف والمذاهب هي في الأساس وحدات سياسية واجتماعية وثقافية، فلا مكان في لبنان الطائفي لمجتمع مدني يراقب ويصحح ويضبط، على الرغم من وجود أحزاب علمانية ونقابات وجمعيات أهلية، ذلك أن الانتماء إلى الطائفة والمذهب أقوى من الانتماء إلى الوطن، وأقوى من المصالح المشتركة للفئات العمالية والنقابية، إلا في حالات نادرة جداً. فالانتماء إلى الطائفة أو إلى المذهب، هو، في كثير من الأحيان، أقوى من الوفاق على القضايا الوطنية والسياسية والمعيشية، أو الالتقاء في الجمعيات والنوادي فوق الطائفية أو المذهبية؛ فتغيب تبعاً لذلك ثقافة الحوار والاعتراف بالأخر.

هكذا، غيب النظام الطائفي الهوية الوطنية، وجعل اللبنانيين في حلبة صراع دائم على المكاسب والمغانم، أو في حالات فوبيا متواصلة، أو جعلهم أدوات في أيدي الخارج يستغل خلافاتهم لجعل بلادهم ساحة لتصفية الحسابات مع الدول الأخرى. لقد دعا الإمام الراحل محمد مهدي شمس الدين عشية وفاته (كتاب الوصايا)، إلى الإبقاء على النظام الطائفي وتحسينه، من أجل الحفاظ على التعايش بين المسلمين والمسيحيين، معتبراً أن «لبنان لامعنى له دون مسيحييه، ولا معنى له دون مسلميه». صحيح أن هذه الدعوة نبعت من رغبة صادقة في العيش مع الشريك في الوطن، إلا أنه منذ رحيله، ازدادت مساوئ النظام الطائفي، بعدما أضحت مذهبياً أيضاً. من هنا، لا يمكن تجميل وجه هذا النظام القبيح، مهما كانت درجة هذا التجميل متقنة، ومهما صفت النوايا.

عندما نتحدث كل يوم، بوعي أو من دون وعي، عن إلغاء الطائفية السياسية، وهو في الأساس مطلب إسلامي شيعي قديم لحظه اتفاق الطائف في ما بعد نعتقد واهمين أن هذا هو الحل لمشكلات لبنان، حتى أن البعض أدمن التهديد بإلغاء الطائفية السياسية كفضاعة لإخافة المسيحيين وجعلهم يعضون الطرف عن المطالبة بالمشاركة الحقيقية في السلطة، انطلاقاً من نظرية "غالب (المسلمون) ومغلوب (المسيحيون)"; فجرى تهميشهم على أيدي دولة الوصاية، سورية، وأتباعها اللبنانيين. وقد لا يدري الكثير من اللبنانيين أن الطائفية المجتمعية هي الأم الحاضن لنظامنا الطائفي السياسي. فكيف نقضي على هذا النظام في ظل طائفية مجتمعية أضحت مذهبياً بغیضة؟ وكيف نلغي الطائفية المجتمعية، وكل واحد منا يجهل «الأخر»، بل يتربص به ويريد أن يفوز

عليه، وأن يضعفه ويفتك به أحياناً أخرى؟ إن هذا النظام الطائفي السياسي لم يعد مجرد صراع على المناصب والمراكز فحسب، بل أضحت بؤرة فساد وإفساد، عندما تحمي كل طائفة «الصوص» التابعين لمعتقداتها وتدافع عنهم، أولئك المترعبين على عرش المناصب والمؤسسات، جامعي الثروات الذين يسرقون الشعب وينهبونه ويفقرونه. وما أكثر حالات الفساد المستشري التي نسمع عنها اليوم: من مأكولات وأدوية وحليب أطفال وبطاطا منتهية الصلاحية، ولحوم وأسماك فاسدة، وصفقات كهرباء بوساطة البواخر أو ببناء المعامل، ومياه وهواء ملوثين، وأمن مفتوح لحساب قطاع الطرق... إنها حرب قذرة على الإنسان... في ظل نظام طائفي/مذهبي يحمي الفساد والمفسدين.

الفيدرالية: مشروع تقسيم للبنان

طالما أن النظام الطائفي، منذ تأسيس دولة لبنان الكبير، يتسبب بنزاعات، وحروب كل عقد من الزمن، فأين يكمن الحلّ إذًا؟ هل في الفيدرالية، أم في الدولة المدنية، مع بقاء لبنان موحداً مركزي السلطة والقرار؟ وبرأينا، فإن الخوف من "الأخر" وعدم وجود إرادة للتعيش معه أو إلى جانبه، هو عامل أساسي في سعي بعض اللبنانيين إلى الحلّ الفيدرالي. وعلى الرغم من أن نظام المتصرفية قد أرضى المسيحيين والموارنة تحديداً، إذ ضمن لهم حيزاً جغرافياً – ذاتياً، إلا أن المسلمين مع إنشاء "دولة لبنان الكبير" وخلال الانتداب الفرنسي على لبنان، وعدم تحقيق مطلبهم في الوحدة السورية، كانوا أيضاً من المطالبين بالفيدرالية. فأتثناء عمل لجنة الـ 13 لصياغة الدستور اللبناني في العام 1925، عرض النائبان السنبان عمر الداعوق وعمر بيهيم على اللجنة في العام 1925 بأن يتم التفاوض مع الوجهاء المسلمين الراضين التعاطي معها حول مطلبهم تقسيم لبنان إلى فيدراليتين تتكون الأولى من جبل لبنان، والثانية من المناطق التي ضمت إلى لبنان الكبير في العام 1920. ولا يبدو أن التهديد الإسلامي بالفيدرالية أو إعادة القضية الأربعة إلى سورية تهديداً واقعيّاً. فالفيدرالية كانت ستقطع أوصال المسلمين المنتشرين في بيروت والجنوب والشمال والبقاع. ومنذ السنة الثانية لحرب لبنان (1976)، أخذت قيادات مارونية تتحدث عن لبنان فيدرالي، ثم جاهرت صراحة بلبنان مسيحي مستقل من المدفون حتى كفرشيما.

برأينا، إنّ الفيدرالية هي مشروع حرب مستقبلية وتقسيم نهائي للبنان، لأسباب جغرافية واقتصادية وثقافية وسياسية ونفسية. فهي تستلزم، على الصعيد الجغرافي، تجانساً بين الطوائف والمناطق المعدّة للدخول إلى الاتحاد الفيدرالي. وكما هو معروف، تتداخل الطوائف والمذاهب في العديد من المناطق اللبنانية حتى مع اعتماد الفيدرالية، ممّا يستتبع، في حال إقرارها، طوعاً أو قسراً، حدوث أمور ثلاثة:

- 1- أن تعتمد الطائفة ذات الأكثرية العددية في الدولة الفيدرالية، في ضوء ثقافة عدم الاعتراف بالأخر، إلى فرض هيمنتها على الطوائف أو المذاهب الأخرى الأقلّ حجماً التي تعيش تحت سيادتها. وفي هذه الحالة، تكون الأقليات الدينية أو المذهبية عملياً تحت رحمة الطائفة الأكبر، ما يؤدي إلى حدوث توترات ونزاعات كالتالي تحدث اليوم في لبنان.
- 2- أن تقوم الطائفة ذات الأكثرية العددية بتطهير مناطقها من الأقليات الدينية أو المذهبية للوصول إلى حالة صفاء طائفي أو مذهبي، متوسّلة في ذلك العنف والتخويف والتهمير. وتاريخ جبل لبنان خلال الحرب الاجتماعية في العام 1860، وتاريخ لبنان بين العامين 1975 و1990 حافل بالأمثلة على التطهير الطائفي والتهمير.
- 3- أن تكون طائفة معينة في الفيدراليات المزمع إنشاؤها مقطعة الأوصال، ولا تتمكن من تشكيل وحدة بشرية متصلة ومتواصلة. فإما أن يخضع بعض مجموعاتها لسيطرة الطائفة الأكبر حجماً في الحيز الجغرافي، أو أن ينزح البعض الآخر، طوعاً أو قسراً، إلى مناطق تسود فيها جماعته الطائفية أو المذهبية. وهذا ينطبق بشكل خاص على الطائفة السنية التي ينتشر أبنائها في عكار والبقاع الغربي، وفي كل من طرابلس والضنية وبيروت وصيدا، وعلى الطائفة الشيعية بدرجة أقلّ، التي تتواجد بكثافة في البقاع وفي جنوب لبنان من دون تواصل بشري شيعي متماسك، وبشكلٍ قليل جداً في قضاء جبيل. كما ينطبق بدوره على المسيحيين الذين يتوزعون في جبل لبنان وفي جنوب لبنان وفي بقاعه وشماله.

وفي ضوء صغر مساحة لبنان الجغرافية، وإمكاناته وثرواته الطبيعية المتواضعة، فإن «الدولة الفيدرالية اللبنانية» المزعومة، لن يكون في إمكانها استيعاب كل الكيانات الطائفية المنخرطة فيها وتأمين سبل الحياة لها. فهناك من الكيانات الطائفية المنضمة إلى الدولة الفيدرالية من سيتمّع بمنافذ على البحر، فيما يمتلك آخرون سهولاً ويكُونون كيانات داخلية. ألم تكن هناك دعوة مسيحية مزمنة أثناء عهد المتصرفية لضم سهل البقاع ومدينة بيروت إلى جبل لبنان لأهميتهما الحيوية الاقتصادية بالنسبة إلى الجبل؟ ألم يُولّ البقاع، اقتصادياً، وجهه شطر الشرق، نحو سورية، أثناء العهد العثماني وفي عهد المتصرفية؟ هل ستكون موارد المياه وغيرها

من الثروات متوافرة بشكل متوازن لكل الدويلات الطائفية في الدولة الفيدرالية؟ وماذا عن النفط والغاز المتوقع وجودهما قبالة الساحل اللبناني؟ هل سيكون ملك الدولة الفيدرالية المواجهة له، أم يكون لمصلحة الفيدراليات جميعاً؟ إن كل هذا يعني إمكان حدوث صراع دموي حول ترسيم الحدود وعلى الموارد والمنافذ والسهول ما يؤدي بالتالي إلى تقسيم لبنان.

ولا يبدو، على كل حال، أن الطوائف اللبنانية مهيأة، نفسياً وثقافياً، لولوج «نفق» الفيدرالية اللبنانية. ففي معظم الدول التي تعتمد النظام الفيدرالي، تسود فيها ثقافة الاعتراف بالآخر والثقة به والتعاون معه. وبسبب تعددية المجتمع اللبناني دينياً والتباينات الثقافية بين طوائفه والتجربة التاريخية لكل منها، فإن إقامة فيدرالية تقوم على الحسّ المدني الفيدرالي غير متوافرة.

إلى ذلك، فإن إحدى مهام النظام الفيدرالي هي إمساك الدولة بالسياسيتين الخارجية والدفاعية، أي كما هو في الدولة المركزية. ولكن، في ظلّ مجتمع لبناني طائفي منقسم على نفسه تاريخياً، حول علاقاته بالخارج وبدول الجوار، سياسياً وعسكرياً وثقافياً، فمن المؤكد أن هذه العوامل سوف تتسبب مرة أخرى بخلافات بين المسلمين والمسيحيين في الدولة الفيدرالية، وبين المسلمين أنفسهم (السنة والشيعية)، حول سياسة بلدهم الخارجية وسياسته الدفاعية وحول عقيدة جيشهم. فكيف سيَتَّفَق اللبنانيون على سياسة بلدهم الخارجية والدفاعية في ظلّ دولة فيدرالية (كانتونات طائفية متعددة متناحرة)، وقد فشلوا في تحقيق ذلك في ظلّ دولة مركزية (لبنان)؟ إن الأمثلة حول الخلاف على العلاقات الخارجية كثيرة: العلاقات مع سورية في ظل وصايتها على لبنان حتى العام 2005، والخلاف حولها حتى العام 2011، والمواقف الخطيرة المتباينة من «الثورة السورية» ومن النظام السوري. واللبنانيون منقسمون اليوم حول دور إيران في لبنان والمنطقة، وعلاقة حزب الله بولاية الفقيه، والعلاقة مع العالمين العربي والغربي. أما في شأن السياسة الدفاعية، فاللبنانيون مختلفون حول أن تكون الدولة وحدها هي المناط بها الدفاع عن لبنان، أو أن يُعهد على المقاومة بذلك. وهناك خلاف عميق حول الموقف من الصراع العربي - الإسرائيلي وأفق المفتوح بالنسبة إلى حزب الله وسلاحه.

الحل: في الدولة المدنية

وفي ضوء أفق الفيدرالية المسدود، أليس من الأفضل والأجدي، أن نبني الدولة المدنية الديمقراطية العادلة والأكثر أماناً؟ في الدولة المدنية، تزول الخلافات حول المصالح المحققة وغير المحققة، ويتقارب أبناء الشعب الواحد، عندما يشعر كل فرد منهم أنه متساو مع «الآخر»، ويتمتع بالحقوق والواجبات نفسها، ومنتهج مثله بثروات البلد، ولا يشكل الواحد تهديداً للآخر. صحيح أن هذا التحول طريق طويل وصعب، ذلك أنه يتطلب تحويل الأحزاب الطائفية والمذهبية إلى أحزاب وطنية، وتخفيف حدة الطائفية والمذهبية و"تبريد" المجتمعية، إلا أن الحلّ الوحيد المتوافر.

إن أهم شيء في الدولة المدنية هو انبثاق وحدة مجتمعية تؤسس لوحدة وطنية، ما يؤدي إلى لحمية بين المواطن وشريكه في الوطن وبينه وبين دولته المدنية التي تجسد أمانيه. فيقوى الداخل اللبناني ويتماسك في مواجهة الجغرافيا السياسية ومؤامرات الخارج. كما يشعر الفرد أنه يعيش على قدم المساواة في وطن يشاركه فيه غيره.

وربّ سائل: ماذا نفع بالأديان، حيث يتخوف البعض من أن تكون الدولة المدنية ضد الدين؟ رغم أن لا دين لها، وتتعاوى مع شعبها على أساس المواطنة، إلا أن الدولة المدنية لا تضطهد الأديان؛ فيمكن شعبها أن يُمارس شعائره الدينية أو لا يُمارسها، وله الحق في أن يطرح أفكاره ويعبّر عنها بحرية. والدولة المدنية لا يمكن أن تكون مؤمنة كما يروج حزب الله، ولا ذات مرجعية إسلامية كما يدعي الإخوان المسلمون في مصر، بل هي دولة وطنية لجميع أبنائها. إذا حققنا الدولة المدنية، لا تعود ولاية الفقيه عندها تخيف الآخرين، فيمكن للحزب أن يتبع دينياً من يشاء، ولا يخشى المسيحيون من أن يستجيب سنة لبنان للأصولية في دول الجوار (سورية)، طالما أن الولاء السياسي هو للبنان وحده، ومصالح لبنان فوق كل اعتبار.

إن المشكلة في إقامة الدولة المدنية في لبنان تكمن، بعيداً عن النوايا، في أن قيادات روحية مسيحية تدعو في العلن إلى الدولة المدنية التي لا تقود إلى العلمانية الملحدة، بينما تغيب هذه الدعوة عند المسلمين، مع أنهم، في السابق وفي الوقت الراهن، لا يرفضون الإنخراط في نظام سياسي مع شركائهم في الوطن، لا يتعارض مع الدين. لكن السؤال الذي يطرح نفسه: هل في إمكان الدولة المدنية أن تبقى على نظام الأحوال الشخصية في أيدي المجموعات الدينية؟ وهل في الإمكان إلغاء الأحزاب الطائفية والمذهبية؟ في دول الغرب حيث تطبق العلمانية، تكون الأحوال الشخصية، زواج طلاق، إرث الخ...، من ضمن مهام الدولة، ويمكن

للمواطن في الوقت نفسه أن يعقد زواجه أو طلاقه لدى المؤسسة الروحية التي يتبعها. فهل في الإمكان في لبنان أن تتخلى الدولة المدنية، في ما لو قامت، عن هذا الامتياز وتتركه في أيدي المؤسسات الروحية، بحيث يكون النظام السياسي غير طائفي، وتقتصر مهام الدولة المدنية على استخدام قوانين وضعية لتسيير الشأن العام المشترك لكل المجموعات الدينية، ويكون التعامل مع أفراد المجتمع على أساس المواطنة؟ أما بالنسبة إلى إلغاء أحزاب الطائفية، فهذا يتطلب أولاً إجماعاً وطنياً من خلال هيئة وطنية، وبعده تشريع قوانين تمنع إنشاء الأحزاب الطائفية أو المذهبية، ويشتراط في الأحزاب الجديدة أن تكون مختلطة الطوائف والمذاهب بنسب يتفق عليها. وهذا سوف تؤدي إلى ظهور أحزاب فوق الطائفية، فيصير عناصر الحزب وراء برامج أو شعارات معينة، ويكون التنافس للدخول إلى الندوة البرلمانية على هذا الأساس، وليس على أساس مطالب طائفية.

لا شيء مستحيل، طالما أن ذلك يبعد الصراعات بين الطوائف على السياسة والمناصب والمراكز، ويؤدي إلى لحة مجتمعية وظهور دولة قوية قادرة. فيكون لبنان بذلك دولة مدنية في السياسة وفي إدارة الشأن العام، باستثناء الأحوال الشخصية، على أن تكون التربية والتعليم في يد الدولة أو تحت إشرافها، لأن وضعهما في أيدي الطوائف يفسد ويؤدي إلى القضاء على فكرة المواطنة، أحد أهم أسس الدولة المدنية، مع أن إبقاء الأحوال الشخصية بأيدي الطوائف يرتد سلباً على الدولة المنشودة، إذ لا يؤدي إلى انفتاح الطوائف على بعضها البعض، وبخاصة في مسائل الزواج المختلط، في ظل رفضها الزواج المدني الذي يرفض المسلمون حتى الاختياري منه. ومشروع الرئيس الهرابي للزواج المدني الاختياري لعام 1998، لا يزال في الأذهان، وكيف عندما تضافرت جهود المرجعيات الدينية الإسلامية والمسيحية لإجهاضه، ونجحت في ذلك. إن الشراكة السياسية المقترحة بين المسلمين والمسيحيين القائمة على الاعتراف بالآخر المختلف، لا تتناقض بتاتاً مع الإسلام. وهناك نماذج من التاريخ الإسلامي تؤكد ذلك. وليس هناك ما يمنع أن تكون الطائفة وحدة ثقافية نتيجة التعدد الديني في لبنان. فيكون المجتمع اللبناني عندئذ تعديداً من الناحية الثقافية تحت مظلة الدولة والوطن. وبذلك، يمكن إلغاء الطائفية السياسية والإدارية وإبعاد شبح الفيدرالية، وفي الوقت نفسه الإبقاء على قوانين الأحوال الشخصية، وعلى الخصوصية الثقافية لكل الطوائف بفعل الدين.

صحيح أن الدولة المدنية المقترحة (الناقصة) ليست تلك التي يريدها الكثير من اللبنانيين، لأنها تبقى على الأحوال الشخصية في أيدي الطوائف، ولا تفتح الأبواب المغلقة أمام الطوائف في ما يتعلق بالزواج المختلط أو الزواج المدني، لكنها، برأينا، تبقى الأفضل، في ظل طائفية مجتمعية ونظام طائفي سياسي لا يمكن إصلاحه أو تحسينه، يفرق ولا يجمع، وفيدرالية تقسيمية مدمرة قد تطل برأسها. إن هذا النوع من الدولة المدنية "على المقاس اللبناني" يحتاج إلى مزيد من النقاش والتعليق.